مجتمع

تلوث الأوزون يكلف آسيا خسائر بمليارات الدولار

تكلّف المستويات المرتفعة لتلوث الأوزون في آسيا (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) خسائر تقدر بنحو 63 مليار دولار سنوياً من محاصيل الأرز والقمح والذرة، كما أظهرت دراسة حديثة نشرت في مجلة «نايتشر فود» المتخصصة. واستندت الدراسة إلى بيانات مراقبة التلوث من المنطقة وتجارب ميدانية لتظهر أنّ تأثير الأوزون على المحاصيل في آسيا أكبر مما كان يعتقد. وقال المعدّ الرئيسي للدراسة والأستاذ الفخري في جامعة «طوكيو» كازوهيكو كوباياشي، إنّ النتائج يجب أن تدفع بصنّاع السياسات إلى خفض الانبعاثات. (فرانس برس)

عاصفة ثلجية تضرب شرقي الولايات المتحدة وكندا

أُلغيت آلاف الرحلات الجوية وشهدت بعض المناطق انقطاعاً للتيار الكهربائي من جراء العاصفة التي تشهدها كندا وشرقي الولايات المتحدة. ووضعت بعض المقاطعات في كندا في حالة تأهّب تحسباً لعاصفة ثلجية. وانقطع التيار الكهربائي عن 120 ألف منزل أميركي قبل عودته بحلول مساء أول من أمس بحسب موقع «باور أوتدج» الأميركي. وفي كندا، وُضعت بعض المناطق في مقاطعتي كيبيك وأونتاريو في حالة تأهّب تحسباً للعاصفة الثلجية. وفي تورونتو، من المتوقع أن تتساقط كميات ثلج تصل كثافتها إلى 60 سنتيمتراً. (فرانس برس)

الصين تعقّم «طرود كورونا»

أمرت خدمة البريد الصينية عمالها بتعقيم طرود البريد الدولية «بأسرع وقت»، في إطار إجراءات مكافحة فيروس كورونا ومتحوّره الجديد «أوميكرون»، وحضت المواطنين على «خفض طلبات الشراء من دول ومناطق ذات خطورة وبائية عالية في الخارج»، وذلك بعد رصد مؤشرات إلى إصابة أشخاص بالفيروس عقب لمسهم طرود بريد أدخلت إلى البلاد، بينهم امرأة تعيش في العاصمة بكين، قالت السلطات إنّها لم تخالط أشخاصاً مصابين، لكن تأكدت إصابتها بمتحوّر منتشر في أميركا الشمالية. وتعتبر منظمة الصحة العالمية والمراكز الأميركية لمكافحة الأمراض «سي دي سي» أنّ خطر الإصابة بالعدوى عبر الأسطح الملوثة منخفض، ويقل احتماله مع مرور الوقت «إذ تختفي آثار الفيروس عن معظم الأسطح بنسبة 99 في المائة خلال ثلاثة أيام». لكنّ الصين تقول إنّ «الإصابات الحديثة شملت المدن التي تتلقى كميات كبيرة من السلع الدولية، ومن بينها تيانجين الساحلية في الشرق وغوانغدونغ الصناعية في الجنوب». والأكيد أنّ السلطات الصينية غير مستعدة لتحمل أيّ مخاطر قبل استضافة بكين دورة الألعاب الأولمبية الشتوية من 4 إلى 20 فبراير/ شباط المقبل، وهي شددت في الأسابيع الأخيرة إجراءات الإغلاق وكثفت الفحوص الجماعية وتتبع الأشخاص المصابين، كما أجبرت ملايين من السكان على ملازمة منازلهم في مدن عدة، بعد ظهور إصابات بالمتحوّرين «دلتا» و«أوميكرون». **(فرانس برس)**

(يانغ هوافينغ/ Getty)

سورية: الصلح العشائري يعوّض القانون

ريان محمد

يلجأ سوريون كُثر إلى ما يعرف بالصلح العشائري لحلّ خلافاتهم بالاعتماد على أعراف وتقاليد وعادات متوارثة من عهود طويلة. ويشرف وجهاء ذوي مكانة اجتماعية تحظى باحترام على تنفيذ أحكامها التي تنتج حلولاً مستدامة، ما يعزز دورهم في ظلّ ضعف سطوة القانون وتعدد سلطات الأمر الواقع.

يقول عضو «تجمع أحرار حوران» الإعلامي عقبة زوباني لـ«العربي الجديد»: «الصلح العشائري المعتمد لحلّ النزاعات في درعا عادة قديمة لا تزال مستمرة. قديماً، اعتادت الناس أن تحل خلافاتها عشائرياً عن طريق أعيان المنطقة التي حصلت فيها المشكلة. وفي حال كانت المشكلة كبيرة وذات تأثير على العلاقات بين العشائر المتخاصمة، يأتي أعيان من مناطق أخرى لبحث الحلول». لكنه يستدرك بأن «الوضع بالغ التعقيد اليوم فالصلح قد تليه عمليات أمنية بين المتخاصمين، وتحديداً اغتيالات لتجنب جر العشيرتين إلى نزاع مسلح كبير. وهذا ما شهدناه في الفترة الأخيرة».

ويلفت إلى أنّ «وجهاء ومشايخ وأعيان يتمسكون بالصلح الذي قد يتأثر بدوره باغتيال شخصيات بارزة لها حاضنة شعبية تصدرت دائماً حل النزاعات، مثل عضو اللجنة المركزية الشيخ أحمد البقيرات الذي اغتيل بالرصاص قرب بلدة تل شهاب غرب درعا في 9 ديسمبر/ كانون الأول الماضي».

ويبدو أنّ دور وجهاء ومشايخ عقد الصلح العشائري والسلم الأهلي في السويداء ليس أقل من أولئك في درعا. يقول الناشط الاجتماعي في السويداء، أبو جمال معروف، وهو اسم مستعار لأسباب أمنية، لـ«العربي الجديد»: «عطّل النظام القانون والقضاء في السويداء بحجة وجود عصابات، ما عزز من دور مشايخ العقل (رجال الدين الموحدون الدروز) والوجهاء التقليديين في حلّ الخلافات، وجعلهم المقصد الأول للناس في حل كل أنواع القضايا، من الخلافات الزوجية والعائلية إلى النزاعات الاقتصادية وقضايا القتل». يضيف: «أنشأت دار الطائفة الدرزية في السويداء برئاسة شيخ العقل يوسف جربوع لجنة لحل النزاعات اعتمدت الأعراف والتقاليد في حل مئات من القضايا. والناس ترى أن الحل العشائري أكثر سرعة، ويضمن الحصول على تكريم معنوي اجتماعي حتى إذا تحمل الطرفان بعض الخسائر».

ورغم أنّ أشكال الصلح العشائري تغيّرت لكن قواسمها المشتركة تظهر بوضوح في المناطق السورية. ويقول رئيس «مجلس الأعيان في شمال شرقي سورية» حكم خلو، لـ«العربي الجديد»: «هيئة الأعيان في شمال وشرق سورية المدنية المستقلة جهة فاعلة في قضايا الصلح في المجتمع إلى جانب الوجهاء والأعيان ورجال الدين، وأيضاً لجان الصلح التابعة للإدارة الذاتية». ويوضح أنّ «المجلس يهتم بقضايا الثأر والقتل وخلافات الأراضي، وكل المواضيع التي تنشب بين أطراف المجتمع وحتى بقضايا عالقة مع مؤسسات إدارية، بتأثير الثقافة المجتمعية التي تقبل بالأعراف والقيم والتقاليد المجتمعية وتثق بها». ويرى أنّ «السلطات المحلية وبينها قوات الأمن الكردية (الأسايش) وقوات سورية الديمقراطية (قسد) تقدم كل المساعدة لإقرار السلم المجتمعي وتحقيق العدالة، وحلولها مستدامة إلا في حالات قليلة». ويؤكد «تدخل مجلس الأعيان في شمال شرقي سورية في عشرات الحوادث، منها قتل أفراد من قبيلة الشرابيين العربية شاباً كردياً من الأسايش كان يقوم بواجبه الأمني. وقد تنازل أب القتيل رغم الجرح المعنوي الكبير عن كل حقوقه، وسامح القتلة من دون مقابل على صعيد الفدية أو الدم. ونصبت خيمة جمعت مكونات الأشوريين والكرد والعرب لتقبل التعازي وإعلان الصلح».

من جهته، يقول الناشط الإعلامي أحمد زرزور، المقيم في مخيمات أطمة، لـ«العربي الجديد»: «الصلح العشائري قائم ونافذ، ويحلّ الخلافات غالباً بين أبناء العشيرة الواحدة وبين عشائر عدة، وتخضع أحكامه لأعراف وتقاليد لا تتواجد في القوانين المدنية النافذة». يتابع: «يتولى عمليات الصلح وجهاء، أو ما يعرف بمجلس شورى العشائر أو مجلس الصلح العام. والسلطة الحالية تدعم القرارات وتؤيدها لأنها تنهي المشاكل وتزيل التوترات، والمجتمع يحترم ما يصدر عنها. وشهدت مخيمات أطمة أخيراً اتفاق صلح بين عشيرتين نشب خلاف مسلح بين أبنائهما في ريف حماة الشرقي عام 2014، ما تسبب في مقتل شخصين».

أحكام نافذة ومحترمة

جعل الاستقرار الأمني المفقود في سورية علاقة الناس مع السلطة غير إيجابية، أما أحكام الصلح فنافذة ومحترمة عادة، رغم أنّ خرقها غير مستبعد في أيّ لحظة. وبين أمثلة وساطات إرساء التسامح وحقن الدم، تلك التي حصلت بين عشيرتي حرب ومكارم في السويداء، وعشيرة العمارين في درعا بعد وفاة امرأة من عائلة حرب في حادث سير.

تحقيق

ما تشهده العاصمة السودانية الخرطوم بدءاً من الانقلاب العسكري في 25 اكتوبر/ تشرين الاول الماضي، والاحتجاجات المناهضة له والتي تؤدي إلى إغلاق الطرقات، يؤثر بشكل مباشر على معيشة المواطنين

فقراء الخرطوم

الأزمة السياسية تحرم كثيرين من أعمالهم

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تزداد قساوة الحياة على سكان العاصمة السودانية الخرطوم، نتيجة الإغلاق المستمر للطرقات والجسور، ما يجعل كثيرين عاجزين عن تامين ارزاقهم. ويشكو الكثير من ذوي الدخل المحدود واصحاب المهن والحرف صعوبة الوصول إلى الخرطوم او التنقل بين منطقة واخرى، نتيجة التوترات الأمنية والمواجهات المستمرة بين الشرطة والمحتجين، وإغلاق الطرقات والجسور، والإنتشار الأمني. ويؤكدون أن أعمالهم توقفت بالكامل، ولم يعودوا قادرين على العيش في العاصمة وتامين لقمة العيش. ويقول أسامة حسين، وهو حرفي يملك محلاً صغيراً في مدينة بحري لتصنيع الأبواب والشبابيك وغيرها، إنّ الحرفيين في مختلف المجالات يعتمدون بشكل أساسي على الوصلات العامة للذهاب إلى أماكن عملهم في مدن الخرطوم الثلاث، مشيراً إلى أن قرار إغلاق الجسور والطرقات يؤثر بشكل كبير على أعمالهم ومداخيلهم اليومية، الأمر الذي يؤثر سلباً على العائلات. ولم يعد في إمكانهم تامين الوجبات اليومية لأسرهم عدا عن مصاريف العلاج والتعليم.

يضيف حسين في حديثه لـ «العربي الجديد» أنّ «الكثير من الحرفيين يخاطرون بحياتهم للوصول إلى أماكن عملهم، وعادة ما يكون الأمر صعباً. كما أنّ الضغط النفسي الذي يتعرضون له يؤثر على إنتاجيتهم، عدا عن ضعف إقبال الزبائن لصعوبة وصولهم أيضاً». ويشير إلى أنّ «كل ذلك يحدث في ظل أوضاع معيشية مزرية وارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات».

الواقع أعلاه ينسحب على الكثير من العائلات الفقيرة وذوي الدخل المحدود. فمنذ الإنقلاب العسكري في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وخروج تظاهرات رافضة لانقلاب والذي يترافق مع اتخاذ تدابير أمنية تشمل إغلاق منطقة وسط الخرطوم بالكامل، وهي أكثر المناطق حيوية ونشاطاً تجارياً واقتصادياً، وإغلاق 6 جسور تربط بين الخرطوم ومدينتي أم درمان والخرطوم بحري ومناطق شرق النيل، زادت الأوضاع المعيشية سوءاً. وفي بعض الأحيان، لا يكون الإغلاق من قبل القوات الأمنية، بل من المحتجين أنفسهم الذين يضعون متاريس على الطرقات والشوارع العامة لحماية أنفسهم من عنف القوات الأمنية.

من جهته، يقول عبد القادر سليم، الذي تخصص في هندسة الميكانيك، إنّه لم يجد وظيفة تتلاءم مع تخصصه الأكاديمي. وحتى إن وجد عملاً، فهو على قناعة بأنّ الراتب لن يتناسب مع احتياجاته هو وأسرته. لذلك، قرر العمل في مجال مختلف وهو صيانة الهواتف الذكية في محل صغير في عمارة السلام وسط الخرطوم، بهدف إعالة أسرته الكبيرة.

ويقول عبد القادر لـ «العربي الجديد» إنه هو وآخرين يتعرضون لضرر كبير من جراء ما تشهده منطقة وسط الخرطوم، مشيراً إلى أنّه مع كثيرين من العاملين في عمارة السلام بالكاد يحصلون على مبالغ قليلة من المال، وباتوا يعملون ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، لأنّ التظاهرات ضد الانقلاب العسكري ما زالت تخرج يوماً بعد يوم ومن دون تخطيط مسبق أحياناً، فيضطرون لإغلاق المحلات لضمان سلامتهم، وأحياناً بأمر من السلطات الأمنية.

يضيف أنّه حتى خلال أيام العمل، غالباً ما يكون إقبال الزبائن ضعيفاً جداً. ويوضح لـ «العربي الجديد» أنّ نحو 3 آلاف من العاملين في مختلف التخصصات، بمن فيهم بائعو الهواتف الذكية بعمارة السلام، بدأوا يفكرون بحلول بديلة، منها الإنتقال إلى أسواق أخرى، أو ترك المجال نهائياً بسبب ما تعرضوا له من خسائر قد تقودهم يوماً ما إلى السجن، لافتاً إلى أنّ العمالة اليومية هي الأكثر تضرراً. ويشير إلى أنّه بالكاد يحصل يومياً على خمسة آلاف جنيه (نحو 11 دولاراً) يومياً لإعالة أسرته وتأمين الالتزامات الأخرى من ضرائب ورسوم وبدل إيجار، وهي أموال تطلبها منهم السلطات المحلية من دون أن تراعي أي ظروف. كما يشير إلى تنشّق كثيرين الغاز المسيل للدموع الذي تطلقه الشرطة على المحال التجارية ما يسبّب متاعب صحية كبيرة للمتواجدين في المكان. يضيف أنّه ما من حلّ لتلك المشكلة التي يعتبرها أزمة وطنية شاملة تشهدها البلاد على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، موضحاً أنّ أكبر المتضررين هم الفئات الأضعف في المجتمع. ويرى أنّ الحلول المؤقتة لن تكون نافعة.

أما نزار محمد صالح، والذي يعمل في مجال تجارة السيارات، فيعرب عن غضبة بسبب استمرار التظاهرات والاحتجاجات وتعطيل الحياة بالكامل في الخرطوم، مشيراً في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى أن «عمله تراجع كثيراً ويتوقف تماماً في الأيام التي تشهد خروج السيارات، الأمر الذي ينعكس عليهم وعلى عائلاتهم، ما دفع بعض التجار والعاملين للتخلي عن سوق السيارات». ويحمّل المسؤولية كاملة لـ«ائتلاف قوى الحرية والتغيير» الذي يتبنى تلك الاحتجاجات اليومية. ويطالب أطراف الأزمة السياسية الحالية بالجلوس على طاولة التفاوض من أجل إنقاذ تلك الشرائح والطبقات المتضررة من الصعوبات الحياتية الحالية.

أما السيدة بابكر، وهي نازحة من إقليم دارفور، غربي السودان، فقد اعتادت بيع الشاي تحت ظل شجرة في شارع الشريف الهندي وسط الخرطوم، لتأمين احتياجات أبنائها الخمسة بعد وفاة والدهم قبل سنوات. وتقول لـ«العربي الجديد» إنّها توقفت تماماً عن العمل لأنّ الوصول إلى منطقة عملها حيث زبائنها المعروفين صار شبه مستحيل، وباتت غير قادرة على فعل شيء. وفي الوقت الحالي، تجد نفسها مجبرة على التسوّل في شوارع بعيدة لتوفير لأطفالها الطعام وكلفة إيجار الغرفة التي تعيش فيها مع صغارها. وتوضح أنّها قد تقرر ترك العاصمة كلياً والعودة للعيش في دارفور.

بدوره، يقول المهندس عادل محجوب الذي درس هندسة المعدات الطبية، إنّ آثار الإغلاق شبه اليومي للخرطوم تؤثر على حاجات الناس الأساسية، بما فيها سوق المعدات الطبية والصحة والعلاج، موضحاً أنّ سوق المعدات الطبية يشهد ركوداً منقطع النظير في البيع والشراء وبالتالي ينعكس على العلاج والتشخيص والأدوية. يضيف أنّ ذلك الركود بدأ قبل الإغلاق بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، لكنّه يتضاعف الآن مع الظروف الأمنية الراهنة بالخرطوم. ويشير إلى أنّ عمل المصانع نفسها التي كانت تعمل لمدة 24 ساعة تضرر، وباتت ساعات العمل قليلة جداً ما يعني إنتاجاً أقل. ويقول إنّ الأثر الأكبر ينسحب على المؤسسات الصحية من مستشفيات ومعامل، وخصوصاً في منطقة وسط الخرطوم حيث يصعب وصول المرضى.

إلى ذلك، تحمل المتخصصة في علم النفس، رشيدة عبد القادر، مسؤولية الإغلاق وما تتعرض له الفئات الأكثر هشاشة إلى قادة الثورة الذين اختاروا المواجهة خلال ظروف صعبة في وقت يعاني فيه الفقراء وأصحاب الدخل المحدود أصلاً من واقع معيشي صعب. تضيف أنّ الشرائح الضعيفة في المجتمع تدفع الثمن من قوتها اليومي، مشيرة إلى أنّ الناس يشعرون بالتعب من جراء التظاهرات اليومية التي تعطل حركة الحياة بالكامل، خلافاً لأهداف الثورة التي اندلعت أصلاً من أجل تحسين رواتب الناس والحفاظ على كراماتهم. وتشير عبد القادر إلى أن ما يحدث يؤثر على الأحوال المعيشية والتعطيل في ظل تعطيل الدراسة في الكثير من الجامعات. وما سبق يزيد الضغوط الإجتماعية والنفسية وعدم الإحساس بالأمان الاجتماعي، والشعور بالعجز عن توفير الاحتياجات اليومية من مأكل وملبس ومشرب وسكن، كما تنعكس سلباً على الصحة والعلاج وأحلام الشباب.

تضيف عبد القادر في حديثها لـ «العربي الجديد» أنّ زيادة تلك الضغوط قد تؤدي إلى خلق مجتمع عدواني ينتزع حقوقه بالقوة، كما يمكن أن تؤدي إلى تمرد مجتمعي كبير خصوصاً مع الشعور بالاضطهاد. والنتيجة هي انتشار الجريمة وإدمان المخدرات وزيادة معدلات الهجرة بمخاطرها المعروفة وغيرها من السلوكيات الضارة.

أما الباحث الاجتماعي أشرف أدهم، فيحمل المسؤولية للتدابير الأمنية التي تتخذها السلطات، والتي يقول إنها لا تراعي أي أبعاد إجتماعية، وهي تدابير لم تشهدها الخرطوم طوال تاريخها الطويل المليء بالثورات والتظاهرات والمواكب والظروف المشابهة. ويطالب السلطات باستشارة باحثين اجتماعيين. ويقول لـ «العربي الجديد» إنّ تلك التدابير تؤثر على العائلات الصغيرة والممتدة، الأمر الذي يفاقم القلق والتوتر لديها وقد تؤدي إلى الطلاق أو هروب الزوج نتيجة عجزه عن توفير احتياجاتهم اليومية وإرضائهم، ما قد يخلق تفككاً أسرياً وانتشار العنف والإدمان على المخدرات، الأمر الذي يهدد المجتمع ككل، إذا لم يجر تداركه من خلال مراجعة الخطط الأمنية والاقتصادية.

تستمر التظاهرات في الخرطوم (محمود حجاج/ الأناضول)

25
أكتوبر/ تشرين الأول 2021، هو تاريخ الانقلاب العسكري بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان

مصر: القضاء على عمالة الأطفال هدف بعيد

تؤكد حوادث يومية ان عمالة الاطفال في مصر مشرّعة امام كل انواع المخاطر، ما يعني ان الخطة الوطنية لمكافحة الظاهرة تسلك الطريق الخطأ في مهمة معالجة جذور المشاكل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عام 2016، أطلقت مصر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في البلاد، ودعم الأسرة تمهيداً للقضاء بالكامل على ظاهرة عمالة الأطفال بحلول عام 2025.

مثلت الخطة التزاماً رسمياً بتوظيف وتفعيل كل الإجراءات والتشريعات اللازمة لتنفيذ هدف القضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2025، من خلال اتخاذ تدابير فورية وفعّالة للتصدي للسخرة وإنهاء الرقّ المعاصر والاتجار بالبشر، من أجل ضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وبينها أيضاً تجنيدهم. لكن إطلاقها لم يمنع وفاة 8 عمال أطفال تتراوح أعمارهم من 13 و16 عاماً أخيراً بحادث انقلاب سيارة من على متن عبارة تعرف باللغة المحلية باسم «معدية» تقلتهم عبر نهر النيل ضمن مجموعة ضمت 24 طفلاً وبالغاً من مزرعة على الطريق الصحراوي بين مصر والإسكندرية إلى قرية طلبا بمركز أشمون في محافظة المنوفية بدلتا مصر. وكان الأطفال القتلى يتقاضون أجراً يومياً يتراوح بين 30 و50 جنيهاً (1,9 دولار و3 دولارات)، علماً أن إحصاءات سابقة للخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مصر أفادت بأن 1,6 مليون طفل بين 12 و17 عاماً يعملون في البلاد. وتحدثت الخطة أيضاً عن مواجهة نسبة 82,2 في المائة منهم ظروف عمل سيئة وغير آمنة، وأشارت إلى أن نسبة الأطفال العمال الذكور تبلغ 83,5 في المائة والإناث 77,6 في المائة.

أما نسبة الأطفال الذين يعملون عدد ساعات أكثر من المسموح فيبلغ 16,9 في المائة من مجموع الأطفال العاملين. وكانت النسبة أكبر بين الأطفال الإناث بـ 22,2 في المائة في مقابل 15,4 للذكور. وفيما يبلغ عدد الأطفال في مصر 40,9 مليوناً، بحسب أرقام أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لا توجد أرقام رسمية عن عمالة الأطفال، لأنّ أصحاب الأعمال مثل المزارع والمنشآت الصناعية والورش لا يكشفون هويات الأطفال الذين يعملون لديهم. ويترافق ذلك مع تقصير الجهات المعنية في مراقبة هذه المنشآت، لكن تقارير تشير إلى أن نسبة 63 في المائة منهم يعملون في الزراعة، والباقون في الصناعة والبناء والبيع في الشوارع والمطاعم وغيرها. وتعترف وزيرة التضامن الاجتماعي المصرية نيفين القباج بأن عمالة الأطفال مرتبطة بقضايا الفقر والتسرّب من التعليم والتفكك الأسري والزيادة السكانية. وبحسب تقرير أصدره الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر العام الماضي، بلغت نسبة التسرّب من التعليم في المرحلة الابتدائية 0,2 في المائة من إجمالي المقيّدين (0,3 في المائة من الذكور و0,2 في المائة من الإناث)، ونسبة 1,7 في المائة في المرحلة الإعدادية من إجمالي المقيدين بهذه المرحلة (1,4 في المائة من الذكور و2,1 في المائة من الإناث).

أما التقرير بعنوان «فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر» الذي أصدرته وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في ديسمبر/ كانون الأول 2017، فتحدث عن معاناة 10 ملايين طفل مصري من الفقر. وقد قيّم التقرير حينها الحرمان استناداً إلى 8 معايير تحدد رفاهية الطفل، هي الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والمعلومات وظروف السكن والصحة والتغذية والتعليم والحماية. وتؤكد كل المؤشرات تفاقم أزمة عمالة الأطفال في مصر، رغم أنها كانت بين أوائل الدول العربية والشرق أوسطية التي أدرجت حقوق الطفل في قانون خاص أدرجته ضمن الدستور عام 2008، بما يتوافق مع الاتفاقات الدولية.

مثلت الخطة التزاماً رسمياً بتوظيف وتفعيل كل الإجراءات والتشريعات اللازمة لتنفيذ هدف القضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2025، من خلال اتخاذ تدابير فورية وفعّالة للتصدي للسخرة وإنهاء الرقّ المعاصر والاتجار بالبشر، من أجل ضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وبينها أيضاً تجنيدهم. لكن إطلاقها لم يمنع وفاة 8 عمال أطفال تتراوح أعمارهم من 13 و16 عاماً أخيراً بحادث انقلاب سيارة من على متن عبارة تعرف باللغة المحلية باسم «معدية» تقلتهم عبر نهر النيل ضمن مجموعة ضمت 24 طفلاً وبالغاً من مزرعة على الطريق الصحراوي بين مصر والإسكندرية إلى قرية طلبا بمركز أشمون في محافظة المنوفية بدلتا مصر. وكان الأطفال القتلى يتقاضون أجراً يومياً يتراوح بين 30 و50 جنيهاً (1,9 دولار و3 دولارات)، علماً أن إحصاءات سابقة للخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مصر أفادت بأن 1,6 مليون طفل بين 12 و17 عاماً يعملون في البلاد. وتحدثت الخطة أيضاً عن مواجهة نسبة 82,2 في المائة منهم ظروف عمل سيئة وغير آمنة، وأشارت إلى أن نسبة الأطفال العمال الذكور تبلغ 83,5 في المائة والإناث 77,6 في المائة.

أما نسبة الأطفال الذين يعملون عدد ساعات أكثر من المسموح فيبلغ 16,9 في المائة من مجموع الأطفال العاملين. وكانت النسبة أكبر بين الأطفال الإناث بـ 22,2 في المائة في مقابل 15,4 للذكور. وفيما يبلغ عدد الأطفال في مصر 40,9 مليوناً، بحسب أرقام أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لا توجد أرقام رسمية عن عمالة الأطفال، لأنّ أصحاب الأعمال مثل المزارع والمنشآت الصناعية والورش لا يكشفون هويات الأطفال الذين يعملون لديهم. ويترافق ذلك مع تقصير الجهات المعنية في مراقبة هذه المنشآت، لكن تقارير تشير إلى أن نسبة 63 في المائة منهم يعملون في الزراعة، والباقون في الصناعة والبناء والبيع في الشوارع والمطاعم وغيرها. وتعترف وزيرة التضامن الاجتماعي المصرية نيفين القباج بأن عمالة الأطفال مرتبطة بقضايا الفقر والتسرّب من التعليم والتفكك الأسري والزيادة السكانية. وبحسب تقرير أصدره الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر العام الماضي، بلغت نسبة التسرّب من التعليم في المرحلة الابتدائية 0,2 في المائة من إجمالي المقيّدين (0,3 في المائة من الذكور و0,2 في المائة من الإناث)، ونسبة 1,7 في المائة في المرحلة الإعدادية من إجمالي المقيدين بهذه المرحلة (1,4 في المائة من الذكور و2,1 في المائة من الإناث).

أما التقرير بعنوان «فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر» الذي أصدرته وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في ديسمبر/ كانون الأول 2017، فتحدث عن معاناة 10 ملايين طفل مصري من الفقر. وقد قيّم التقرير حينها الحرمان استناداً إلى 8 معايير تحدد رفاهية الطفل، هي الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والمعلومات وظروف السكن والصحة والتغذية والتعليم والحماية. وتؤكد كل المؤشرات تفاقم أزمة عمالة الأطفال في مصر، رغم أنها كانت بين أوائل الدول العربية والشرق أوسطية التي أدرجت حقوق الطفل في قانون خاص أدرجته ضمن الدستور عام 2008، بما يتوافق مع الاتفاقات الدولية.

مثلت الخطة التزاماً رسمياً بتوظيف وتفعيل كل الإجراءات والتشريعات اللازمة لتنفيذ هدف القضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2025، من خلال اتخاذ تدابير فورية وفعّالة للتصدي للسخرة وإنهاء الرقّ المعاصر والاتجار بالبشر، من أجل ضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وبينها أيضاً تجنيدهم. لكن إطلاقها لم يمنع وفاة 8 عمال أطفال تتراوح أعمارهم من 13 و16 عاماً أخيراً بحادث انقلاب سيارة من على متن عبارة تعرف باللغة المحلية باسم «معدية» تقلتهم عبر نهر النيل ضمن مجموعة ضمت 24 طفلاً وبالغاً من مزرعة على الطريق الصحراوي بين مصر والإسكندرية إلى قرية طلبا بمركز أشمون في محافظة المنوفية بدلتا مصر. وكان الأطفال القتلى يتقاضون أجراً يومياً يتراوح بين 30 و50 جنيهاً (1,9 دولار و3 دولارات)، علماً أن إحصاءات سابقة للخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مصر أفادت بأن 1,6 مليون طفل بين 12 و17 عاماً يعملون في البلاد. وتحدثت الخطة أيضاً عن مواجهة نسبة 82,2 في المائة منهم ظروف عمل سيئة وغير آمنة، وأشارت إلى أن نسبة الأطفال العمال الذكور تبلغ 83,5 في المائة والإناث 77,6 في المائة.

أما نسبة الأطفال الذين يعملون عدد ساعات أكثر من المسموح فيبلغ 16,9 في المائة من مجموع الأطفال العاملين. وكانت النسبة أكبر بين الأطفال الإناث بـ 22,2 في المائة في مقابل 15,4 للذكور. وفيما يبلغ عدد الأطفال في مصر 40,9 مليوناً، بحسب أرقام أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لا توجد أرقام رسمية عن عمالة الأطفال، لأنّ أصحاب الأعمال مثل المزارع والمنشآت الصناعية والورش لا يكشفون هويات الأطفال الذين يعملون لديهم. ويترافق ذلك مع تقصير الجهات المعنية في مراقبة هذه المنشآت، لكن تقارير تشير إلى أن نسبة 63 في المائة منهم يعملون في الزراعة، والباقون في الصناعة والبناء والبيع في الشوارع والمطاعم وغيرها. وتعترف وزيرة التضامن الاجتماعي المصرية نيفين القباج بأن عمالة الأطفال مرتبطة بقضايا الفقر والتسرّب من التعليم والتفكك الأسري والزيادة السكانية. وبحسب تقرير أصدره الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر العام الماضي، بلغت نسبة التسرّب من التعليم في المرحلة الابتدائية 0,2 في المائة من إجمالي المقيّدين (0,3 في المائة من الذكور و0,2 في المائة من الإناث)، ونسبة 1,7 في المائة في المرحلة الإعدادية من إجمالي المقيدين بهذه المرحلة (1,4 في المائة من الذكور و2,1 في المائة من الإناث).

ويحظر قانون حقوق الطفل في مصر عمل من هم دون 18 عاماً، ويلزم أصحاب المصالح إجراء كشف طبي للأطفال قبل إلحاقهم بالعمل للتأكد من أن لياقتهم البدنية والصحية تتلاءم مع متطلبات الأشغال التي يلتحقون بها. كما يمنع عملهم أكثر من 6 ساعات تتخللها فترة أو فترات راحة لا تقلّ كل منها عن ساعة. إلى ذلك، تتعلق أزمة عمالة الأطفال في مصر بالحالة السيئة لوسائل النقل البدائية المعروفة باسم «المعدية» في نهر النيل، علماً أن أجهزة الأمن اعتقلت مالك «المعدية» وثلاثة آخرين على خلفية حادث سقوط السيارة في النيل، وجددت النيابة العامة حبسهم 15 يوماً على ذمة التحقيق معهم في تهم التسبب في الحادث، والقتل الخطأ الناتج عن الإهمال، وعدم الحصول على التراخيص المناسبة لتسيير «المعدية» التي تعد إحدى أكثر وسائل النقل انتشاراً في المحافظات على ضفاف النيل، رغم مخاطرها.

عمالة الأطفال في مصر مرتبطة بالتسرّب من التعليم (خالد دسوقي/ فرانس برس)

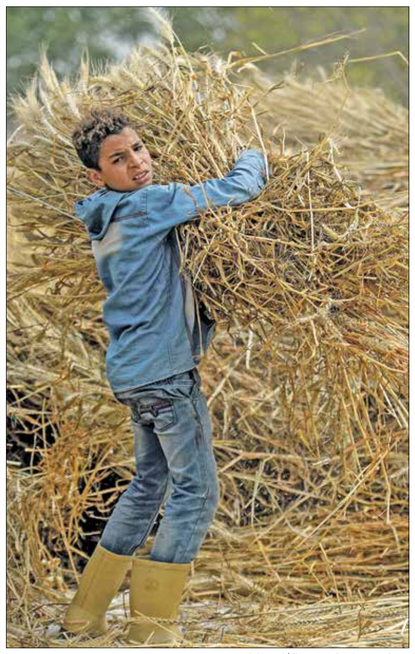
يعمل في مزرعة (محمد الشاهد/ فرانس برس)

لبنان «أمة مريضة»... بحث وحلول صحية

الأرقام تبعث على التشاؤم في امة لبنان المريضة، وبينها أنّ نصف المواطنين غير قادرين على الحصول على رعاية صحية. إنّه ثمن العيش في دولة فاشلة، والحلول لا تغادر دائرة السياسيين الفاسدين

لندن ـ **كاتيا يوسف**

يُظهر بحث جديد بعنوان «كيف جعلت السياسة أمة مريضة» أجرته جامعة «كينغز كوليدج» في لندن بالتعاون مع جامعة «كامبريدج» والجامعة الأميركية في بيروت، مدى مساهمة سلسلة طويلة من الأزمات ذات الدوافع السياسية في خلق «دولة فاشلة» وإحداث كارثة صحية عامة في لبنان. ويركّز البحث على كيفية تحقيق تغطية صحية شاملة، وتحديد أولويات الإنفاق والتغيير في قطاع الصحة بلبنان. يقول الدكتور في جامعة «كامبريدج» آدم كوتس، الذي شارك في البحث لـ«العربي الجديد»: «نتابع قضايا صحية واقتصادية واجتماعية في لبنان منذ عشر سنوات، ولم نرَها بهذا السوء سابقاً، رغم أنّ المنطقة كلّها تواجه تحديات صحية خطرة بسبب تفكك الأنظمة الصحية بتأثير النزاعات الطويلة والكوارث الإنسانية، وإهمال الدول لأعوام أنظمة الرعاية الاجتماعية». يضيف: «تعمل منظمة الصحة العالمية لتعزيز المتطلبات الإجتماعية لتكريس العدالة الصحية في المنطقة، في وقت تعترف بضرورة معالجة العوامل السياسية والاقتصادية فوراً لتأمين صحة السكان، والبحث الحالي سيساعد في تنفيذ هذه المهمة».

ويشير إلى أنه «ينظر دائماً إلى علاقة الصحة الضعيفة بالتنمية والانتعاش المبكر مقارنة بالاستقرار الاقتصادي والتعليم والأمن. فالجهات المانحة في لبنان لا تعطي أولوية للصحة، لكن المشكلة تكمن في أن مواصلة إهمال الأنظمة الصحية ستؤدي إلى مشاكل أكبر في المستقبل».

ويشبّه كوتس تدهور الوضع الصحي في لبنان بحطام قطار بطيء سرّع انتشار وباء كورونا عندما انهار الاقتصاد عام 2019. ويقول إنّ «سنوات إهمال الدولة لنظام الصحة العامة جعلته هشاً ومشتتاً، لكنّ السياسيين يصرّون على إلقاء اللوم على الوضع في سورية في حجة لا تشكل فعلياً إلا مجرد كبش فداء. وحالياً، يصعب الا نرى لبنان غير دولة فاشلة عندما لا يستطيع نصف السكان الوصول إلى رعاية صحية، وثلاثة أرباع منهم على خط الفقر، في حين لم يحاسب أحد على وقوع انفجار بيروت في 4 أغسطس/ آب 2020. إذا لم يكن ذلك فشل دولة فالمصطلح يحتاج إلى إعادة تعريف».

سنوات إهمال الدولة لنظام الصحة العامة جعلته هشاً ومشتتاً

حاول البحث فهم الأسباب الجذرية والسياسية والاقتصادية للأزمة

ويتحدث كوتس أيضاً عن أنّ البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حاولت مرات تقوية وإصلاح نظام الرعاية الصحية العامة في لبنان، لكن محاولاتها واجهت سياسيين اهتموا فقط بتعزيز الرعاية الصحية الخاصة وصناعة الأدوية، باعتبار أنها تجلب مبالغ كبيرة لهم».

وفيما لا يعتبر البحث أنّ «المحنة الحالية للبنان تجعله في وضع ميؤوس منه، بخلاف ما ينقله معلقون في وسائل الإعلام»، يقول البروفيسور في جامعة كينغز كوليدج بلندن، ريتشارد سوليفان، لـ«العربي الجديد»: «يتجاهل اكاديميون وصحافيون ومانحون دوليون بالكامل كيف تؤثر الخدمات العامة خصوصاً الصحة في شكل كبير على الحياة اليومية للناس».

ويصف البحث بأنه «ريادي وجديد، والأكثر شمولاً للنظام الصحي منذ بدء التدهور الاقتصادي في لبنان. وهو اتبع نهج الاقتصاد السياسي مع تجنب التركيز فقط على الجوانب الفنية وأدوات الرعاية الطبية مثل نقص الأدوية والعمليات الجراحية، ما يعني أن البحث نظر إلى الصورة الأكبر، وتناول أسباب تضرّر الرعاية الصحية من خلال تحليل سياسات واقتصاديات الصحة ضمن التعقيدات الواسعة للحياة اللبنانية. كما حاول فهم الأسباب الجذرية والسياسية والاقتصادية للأزمة تمهيداً لمعالجة جهات فاعلة داخلية وخارجية لها، من هنا يعتبر مراة تعكس حالات فشل الأنظمة الصحية الصحية أفضل وأكثر إنصافاً وبأسعار معقولة لجميع اللبنانيين».

ويشير سوليفان إلى أنّ «ملايين اللبنانيين وحوالى 1,5 مليون لاجئ سوري يعيشون الآن تحت خط الفقر الذي يحدده البنك الدولي، ونصف السكان بلا تأمين صحي، وثلثهم فقدوا وظائفهم بسبب عقود من سوء الإدارة الاقتصادية والفساد داخل الحكومة والخدمات العامة. أما القطاع الخاص فيسيطر على أكثر من 80 في المائة من الخدمات الصحية».

من جهته، يشرح رئيس البحث في بيروت، الدكتور فؤاد محمد فؤاد، أنه «عندما ننظر كيف أصبح لبنان أمة مريضة نشعر بإحباط خصوصاً حين ندرك أن الحكومة تنفق بين 8 و10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على الرعاية الصحية، وهو ما تفعله دول أوروبية عدة».

قضايا لبنان لم تكن يوماً بهذا السوء (Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني